إدواردو غاليانو يُعيدنا إلى درّية شفيق

عبد الحكيم حيدر

لم يكن الذي أعادنا إلى طبيعة الأجواء البرلمانية في مصر 1951 هو أُستاذ القانون الدستوري السابق، ورئيس البرلمان السابق، علي عبد العال، ولا هو رئيس البرلمان الحالي حنفي الجبالي، ولا الكاتب محمد سلماوي، ولا الفنّان محمد عبلة، ولا أيّ أحد من أصحاب شهادات الدكتوراه من السوربون في أفرع القانون الدولي، وهم أكثر من عصافير النيل عدداً وعدّة، وخاصّة في المُلمّات، التي تبدأ من تغيير الدستور أو ترميمه أو إضافة طابقين لمبناه ومعناه ليلاً... بل هو الكاتب الكبير إدواردو غاليانو حينما تذكّر درّيّة شفيق، في مقولة جميلة من أسبوعَين في صحيفة أخبار الأدب، تحت عنوان «النساء... تاريخٌ مُذهل تجاهله العالم الذكوري» (ترجمة أحمد عبد اللطيف)، خصّ درّية شفيق بأول مقولة: «في القاهرة، عام 1951، اقتحمت 1500 سيدة البرلمان، بثين هناك لعدة ساعات، ولم تكن ثمة طريقة لإخراجهن، كن يعلن أن البرلمان أكذوبة، لأن نصف المجتمع لا يحق له التصويت ولا الترشح في الانتخابات، رداً عليهن، صرخ الشيوخ ممثلو السماء، بأصوات عالية، (التصويت يحط من قدر المرأة ويناقض الطبيعة)». أمّا القادة القوميّون، ممثلو الوطن، فوصفوا المطالبات بحقّ الاقتراع النسائي خيانةً للوطن. كان ثمن هذا التصويت غالياً، لكنّه تحقّق في المدى الطويل، وكان وأحداً من انتصارات اتحاد بنت النيل. حينها، منعت الإدارة البريطانية الحياة السياسية على درّية شفيق، الرمز الحي للحركة الوطنيّة، بالإقامة الجبرية في بيتها. لا شيء غريباً هنا، أغلب النساء المصريات كان محكوماً عليهن بالإقامة الجبرية، لم يكن باستطاعتهن التحرّك من دون إذن الأب أو الزوج، وكثيرات منهن لم يكنّ يخرجن من البيت إلا في ثلاث مناسبات: الحج، الخروج إلى زفافها وإلى بيت زوجها، والخروج لدفنها. أمّا ما لم يُكمله إدواردو غاليانو، في موضوع درّيّة شفيق ونهايتها المأساوية بشكل ما، فامر، بالطبع، لم يكن يخصّه، خاصّة أنّ المقال هو في الأصل عن النساء في العالم أجمع، وخاصّة وهنّ أمام التجاهل الذكوري مثل كليوباترا وشهرزاد وحتشبسوت... إلى آخره.

أحياناً، تأخذ الكتابة الجميلة إلى طرقات أخرى، ودعنا الآن من أنّ درّية شفيق مع 1500 سيدة استطعن أن يدخلن البرلمان خلسةً من تحت إبطَي الجبالي، أو من عبد العال، بالخيال فقط، وحرس البرلمان أعطى لكلّ سيدة وردة أثناء دخولهن (خيالاً أيضاً)، ولم تخرج خمس منهن أو عشر إلى «الكراكون»، أو إلى قسم «غاردن سيتي»، أو اختفين قسرياً شهرين، أو تمّ تحويل درّيّة شفيق نفسها إلى مستشفى العباسية للأمراض النفسية، وظلّت هناك سنوات، كما حدث للمترجم والكاتب إسماعيل الهدوي في أيام جمال عبد الناصر، ولم تُلفّق تهمةُ لدرّية شفيق بحيازة مخدّرات أو مصادرة قصرها. لاحظ أنّ المَلَكيّة قامت تجاهها بالواجب الخفيف جدّاً، كما سنرى، وقامت حكومات ثورة يوليو/ تموز (1952) مع درّية شفيقة بتكملة الواجب على أكمل وجه، حتّى انتحارها في سنة 1975. بإلقاء نفسها من بلكونة منزلها (لاحظ، دائماً هناك بلكونة تطاوع المُخرج). لم يكن اقتحام البرلمان في سنة 1951، هو أول تمرّد لدرّية شفيق في ظلّ الحكومات الملكية، ففي 1928 أبحرت مع إحدى عشرة فتاة مصرية من الإسكندرية إلى أوروبا، ورغبت هي بالذات في دراسة الفلسفة، وهذا، من قرن إلا قليلاً، وهي ابنة الحسب والنسب، فعارض المكتب المصري في باريس ذلك، فكتبت إلى الدكتور طه حسين، ووافقت الوزارة على دراسة درّية للفلسفة وعلم الاجتماع والأمراض العقليّة، بل، بدأت في كتابة الشعر، ذلك كلّه في ظلّ الحكومة المَلَكيّة في 1928، ثمّ قرّر المكتب المصري إنهاء المنحة لدرّية شفيق وإعادتها إلى مصر، فقرّرت هي أن تواصل الدراسة على نفقتها الشخصية، واكتفتْ بوجبة واحدة، فتراجعت الحكومة وأعادت إليها المنحة (ذلك كلّه قبل حادثة البرلمان في 1951). حتّى حصلت على الليسانس بمرتبة الشرف في 1932، ثم عادت إلى باريس حتّى حصلت على الدكتوراه في 1940، إلّا أنّ أحمد أمين رفض تعيينها في الجامعة، بحجّة أنّها امرأة جميلة، وبعد ثورة ضبّاط يوليو (1952)، بسنتين فقط (ضربة استباقية يا معلم وتقليم أظافر)، تمّ تحديد إقامتها الجبرية في منزلها حتّى انتحارها في سنة 1975، لأنّها اعترضت على عدم تمثيل النساء في أول دستور للثورة فقط، ولم تقتحم برلمان الثورة حتّى بكلبها الصغير. فماذا (خيالاً) كان سيحدث لها لو دخلت برلمان 2024؟ لو فكّرت أن تدخل، اعتراضاً، بيافطة ورقية؟

وأصبح الحديث عن زوال إسرائيل عادياً

حلمي الأسمر

تذكّر التصريحات اللافتة للصحافي الأميركي توماس فريدمان بتصريحات تلتقي معها في نقطة مركزية خطيرة مُؤسّس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، رحمه الله. وتلك من مفارقات عجيبة بتنا نشهدها بكثافة عقب زلزال «طوفان الأقصى»، الذي لم يكد يُبقي أيّا من الثوابت التي كانت تحكم العالم، فكان السابع من أكتوبر/تشرين الأول (2023) أشبه ما يكون بالحدث المُفصلي.

تنبا ياسين، في لقاء مع قناة الجزيرة، بزوال كيان العدوّ الصهيوني في العام 2027، أي بعد نحو ثلاث سنوات. أمّا فريدمان فتنبّأ، في مقابلة بثّتها أيضاً قناة الجزيرة أخيراً بأنّ هذا العام سيشهد أحد احتمالين متوقّعَين: الأول، التوصّل إلى حلّ تقوم بموجبه دولة فلسطينية حقيقية إلى جانب كيان العدوّ، وهذا مُستبعد حسب قوله. والثاني، أن تقوم حرب شاملة مُدمّرة تُعيد الأوضاع في فلسطين إلى ما قبل 1948، أي قبل قيام الكيان. وبمعنى آخر؛ زوال دويلة الاحتلال. ويبدو أنّه يُرجّح الخيار الثاني، ومعروف أن فريدمان هذا مُقرّب كثيراً من الإدارة الأميركية. وبتعبير آخر؛ لا يتكلّم فريدمان من رأسه فقط، كما يقال، فقضلاً عن قربه من الإدارة الأميركية باعتباره قوّة ناعمة لهذه الإدارة، فهو «صديق حميم» للكيان، وتربطه علاقة وطيدة بنخبه ونظامه لا تقلّ «يهودية» عن يهودية وزير خارجة الإدارة الأميركية أنتوني بلينكن، ولا عن «صهيونية» بايدن التي يتباهى بها.

حتّى وقت قريب، كان الحديث عن بداية تفكّك الكيان ضرباً من الرجم بالغيب، المُستهجَن لدى كثيرين، وكان هذا الحديث جرحاً على الكتّاب في علم المُستقبليّات وعلوم الجُمَل، والباحثين في نبوءات الكتب المُقدّسة وغير المُقدّسة. أمّا اليوم، فالحديث، مثلاً، عن «الهزيمة الاستراتيجية» التي مني بها الكيان صار طبيعياً ويجري على لسان ساسة وخبراء عسكريين كبار، وهو تعبير قريب الشبه بما تحدّث به كل من أحمد ياسين وتوماس فريدمان، فإن لم تكن الهزيمة الاستراتيجية بداية تفكّك من مُني بها، فماذا تكون؟

وقريب من هذا، بل في صلبه، جملة من التعبيرات والإشارات والتصريحات، التي تدور كلّها بشأن الهاوية التي بدأ ربابنة الكيان الانزلاق إليها. ولم يكن هذا ليكون حديثاً «عاديّاً» لولا الهزيمة العميقة التي أصابت الكيان على يد المقاومة الفلسطينية في غزّة، من تلك الوقائع مثلاً، ما كتبه الصحافي الإسرائيلي حاييم ليفنسون في منصّة إكس: «إسرائيل ستنهار عام 2029. بل قبل هذا العام. سيغادر معظم السكان اليهود ولن يبقى فيها إلا أقلّية حريدية يُقدّر عددها بـ25 ألفاً إلى جانب أكثرية عربية. وسيهرب نتنياهو وزوجته إلى أينما يأثير في أميركا». وجاءت الردود من الإسرائيليين صادمة؛ «يا حاييم!.. 2029؟ أنت متفائل. إذا استمر الأمر على هذا النحو، فإنّ عام 2027 يبدو أيضاً هدفاً غير واقعي». نتنياهو سيهرب هو وزوجته في النهاية»، هذه حقيقة وهي مسالة «متى» فقط، وليس «إذا». وقريبٌ هو هذه الأجواء ما كتبه الصحافي البريطاني ديفيد هيرست في مقال مُطوّل في موقع «ميدل إيست آي» الإخباري بعنوان «هل تسير إسرائيل على خطى الصليبيين؟»، يقارن فيه بين حروب كيان الاحتلال على الشعب الفلسطيني وبين الحروب الصليبية ضدّ المسلمين، التي استمرّت نحو قرنَيْن، من عام 1099 حتّى 1291. وكتب هيرست إن إسرائيل «تثبت حقّاً، يوماً بعد يوم، أنّها أشبه بالصليبيين الصليبيين، فهي لا تحذو حذوهم في حربها الدائمة فحسب، بل في التطلعات أيضاً». ويضيف أنّ «إسرائيل نزعت الشرعية» عن نفسها في نظر العالم بسبب تصرفاتها في غزّة الآن، وبات مصيرها شبيها بمصير الصليبيين أنفسهم.

(كاتب من الأردن)

تهافت السياسيّ في عملية النصيرات العسكرية

مالك ونوس

لم يترك الرئيس الأميركي، جو بايدن، لا مجالاً، ولا وقتاً، للتحليلات والتأويلات لتؤكّد تناقضاته التي ظهرت بعد عملية مُخيّم النصيرات في غزّة، التي نفّذها الجيش الإسرائيلي بمشاركة وحدة أميركية خاصة، قبل أيام، أدّت إلى استعادة أربعة مُحتجَزين إسرائيليين لدى «حماس»، وارتكاب مجزرة دموية في حقّ المدنيين في المنطقة. وقد أوقع بايدن نفسه في تناقض حين أكّد بعد العملية أنه سيواصل العمل حتّى إطلاق جميع المُحتجَزين في غزّة، ما يشير إلى أنّ عمليات عسكرية مماثلة قد يشارك فيها جيشه، في وقتٍ أطلق فيه مبادرة للحلّ السلمي في غزّة، ما يجعل الطرف الآخر؛ «حماس»، والفصائل الأخرى، لا يثق بكلامه ولا بمبادراته. وإذ تُؤكّد عملية النصيرات مدى التناقض الذي يتناولُ فيه ساسة البيت الأبيض ملفّ غزّة، فإنّها تُعدّ كاشفة للسياسة الأميركية، وللبُنيات الأميركية الحقيقية التي تقع خلف الجهد الدبلوماسي، وخلف كلّ نشاط أميركي في المنطقة، ومنها مرفأ غزّة العائم، ذو الأغراض الإنسانية، والذي قيل إنّه استخدم في هذه العملية.

تشير مسحة الفرح التي بدت على وجه بايدن، وهو يتحدّث عن عملية النصيرات، في الثامن من يونيو/ حزيران الجاري، وعن استعادة الرهائن، أنّه لا يكترث لما يمكن أن تُوصف به سياسة بلاده نتيجة التناقض الذي سادها. وبينما بدأ أنّه لا يأبه بأرواح الضحايا المدنيين الفلسطينيّين الذين استشهدوا خلال العملية، الذين وصل عددهم إلى أكثر من 270 شهيداً، وحوالي 700 جريح، بينهم أطفالٌ قتلوا من قُورهم بسبب كثافة النيران الأميركية والإسرائيلية، التي أطلقتها صنوفُ الأسلحة كافّة، المُشاركة في العملية، ويشكل عشوائي، بدا بايدن، أيضاً، لا يأبه حتّى بأرواح الذين قُتلوا من الطرفين، الإسرائيلي والأميركي، سواء ممّن شاركوا في العملية أو من المُحتجَزين الآخرين، الذين قتلوا خلالها، وبينهم أميركيون، مقابل تحقيق انتصار هزيل يسند موقفه وموقف رئيس مجلس الحرب الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المتأزّم، كما قدّم، بكلّ طيف خاطر، ما يعيد التأكيد أنّه لا يمكن الوثوق بالسياسة الأميركية، خصوصاً، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل؛ إذ يبدو الأميركيون كلّ الأولويات والمبادئ التي يتلوّنُها على أسماعنا، صُبحاً ومساءً، إذا ما كان فيها مسٌّ بالإسرائيليين.

وإذا كان انعدام الأخلاق هو ما دفع الأميركيين إلى المشاركة اللوجستية والاستخباراتية عبر «خلية الرهائن» الأميركية العاملة في الكيان الصهيوني، في عملية عسكرية جرت وقائعها وسط المدنيين، وهم على علم مسبق بأعداد الضحايا المدنيين الذين يُمكن أن تخلّفهم بسبب الكثافة السكانية في المنطقة، فإنّ هذا يتّأكد مع التناقض الأخلاقي الذي وقعوا فيه، عبر المشاركة في عملية خُطّط لأن تعتمد اعتماداً حيوياً على مرافق الدعم الإنساني. لقد استخدم الأميركيون والإسرائيليّون في تنفيذ عملية النصيرات الرصيف الأميركي العائم، الذي خصّصته الإدارة الأميركية لتوصيل المساعدات إلى أهل غزّة، كما أفاد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، وكذلك، استخدموا شاحنة مساعدات إنسانية للتسلّل إلى المنطقة، كما أفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، علاوة على ارتداء المقاتلين في الشاحنة ثياب نازحين فلسطينيين يصطحبون مساعدات، والرصيف العائم، عسكرياً، وهي وقائع تؤكّد مدى انتهاكهم لأخلاقٍ يوصّفون بها جيوشهم وسياساتهم.

لم يقتصر تهلّل الوجه على بايدن، بل خرج نتنياهو، الباحث عن أيّ انتصار مهما كان ثمنه أو خُلف كلّ شرائح كثيرة من المجتمع الفرنسي من فوز اليمين المتطرّف، وبالتالي، ستكون مُضطرة إلى شدّ عصبها والنزول بشكل كثيف للانتخابات، إذ يوجد اعتقاد أنّ فئات كبيرة من الفرنسيين لم تشارك في الانتخابات الأوروبية (بلغت نسبة المشاركة 40%)، والواضح، من اليوم الأول الذي تلا الانتخابات البرلمانية، وخروج المظاهرات المُندّدة بفوز اليمين المتطرّف في المدن الفرنسية، أنّ الانتخابات المُقبلة ستكون حامية الوطيس، وأنّ خطة ماكرون قد تلاقي نجاحاً فعلياً.

الاحتمال الثاني، في حال فوز اليمين المتطرّف في انتخابات الجمعية الوطنية، سيعمل ماكرون على استهلاكه قبل الانتخابات الرئاسية من خلال وجوده في السلطة، وإمكانية عرقلة مشاريعه وخططه. وبالتالي، إظهار عجزه للجمهور الفرنسي ومحدودية فاعليته، وبذلك، يكون ماكرون قد نصب فخّاً لليمين المتطرّف بتوريطه في السلطة في ظلّ ظروفٍ لن يستطيع من خلالها تقديم أيّ شيء مُهمّ، إذ من السهل أن تكون في المعارضة وتنتقد السلطة، ومن الصعب، عندما تصل إلى السلطة، تنفيذ كلّ الوعود التي تُقدّم.

إذاً، هي مُقامَرة بين سيّئَين، واستراتيجية بعيدة المدى، تنطوي في ظاهرها على مغامرة، لكنّ ماكرون، في حساباته، يرى أنّه لا يمكن كسر حلقة اليمين المُتطرّف إلّا من خلال صدمة سياسية، طالما أنّ الظروف لا تسمح بإنتاج سياسات حقيقية معاكسة لفكر اليمين، ويمكن أن تحقّق نجاحات في ظلّ الظروف المعقّدة التي تحيط بفرنسا، وأوروبا عموماً، وخاصّة الركود الاقتصادي وتراجع المكانة الاستراتيجية على المستوى العالمي، إذ تعاني فرنسا من أزمة اقتصادية في ظلّ أزياد الدّين العام والتضخّم المرتفع، وتراجع القدرات التشغيلية، وهي مشاكل مُزمنة يصعب حلّها بين يوم وليلة.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

> انعدام الأخلاق هو ما دفع الأميركيين إلى المشاركة اللوجستية والاستخباراتية في عملية عسكرية جرت وقائعها وسط المدنيين

لإطلاق سراحهم، لأنّهم واثقون بأنّ عمليات شبيهة بعملية النصيرات لن تُبقي المحتجَزين على قيد الحياة، وفق معادلة نضت أنّ ثمن استعادة كلّ رهينة هي حياة رهينة أخرى. لذلك، يمكن القول إنّ عملية النصيرات قوبلت بعكس ما كان يتوقّع كلّ من نتنياهو وبايدن في الشارع الإسرائيلي، باستثناء عوائل الأسرى الأربعة، وهو ما يزيد من تأزّمه ويعيد علائم الكرب إلى وجهه.

من جهة أخرى، وفيما يخصّ استخدام الرصيف العائم في العملية، سيؤدّي ذلك بحكومات، ومبتابعي الحرب على غزّة، وبالمتضامنين مع الشعب الفلسطيني من طلاب وغيرهم، ممّن بدعون يومياً ويتظاهرون مطالبين بوقف الحرب، سيؤدّي بهم إلى تصديق الفرضيات عن الغاية الحقيقية المُستترة من الرصيف الأميركي العائم قبالة غزّة، خصوصاً بعد انتشار القصّة التي تقول إنّ الشاحنة المُستخدمة في تنفيذ المجزرة قد جهّزت على الرصيف. كما يمكن أن يدفع موضوع استخدام الرصيف لغير أهدافه التي أنشئ من أجلها، المُتردّدين، بيْنا يوفّر للقضاء الدولي ومؤسّسات الأمم المتّحدة فرصةً لاتهام دولة الكيان الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وتطهير عرقي. وبعد جرّها إلى محكمة العدل الدولية، وإصدار محكمة الجنايات الدولية مُذكّرة اعتقال في حقّ قادتها، ثمّ اعتزام الأمم المتّحدة وضعها في القائمة السوداء للدول والمنظّمات التي تقتل الأطفال، ها هي مجزرة النصيرات تُضاف إلى سجلّات جرائم إسرائيل، لأنّها واقعة يمكن أن ترتقي إلى جريمة حرب، وفق ما صرّح به النائط باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. غير أنّ اتهاماً كهذا، جعلته عملية النصيرات لا يقتصر على الإسرائيليين، بل يمكن أن يشمل الأميركيين لمشاركتهم في العملية، والذين لا ينتهكون أخلاقيات الحروب فحسب، بل يمارسون الخداع والتمييز والإرهاب، ممارسات كانت غزّة منذ البدء ضحيّتها.

(كاتب سوري)

الانقسام الفلسطيني في ذكراه السابعة عشرة

عاطف أبو سيف

هل وُجد الانقسام الفلسطيني ليبقى إلى الأبد؟... لا يمكن لمن يتابع السياق الفلسطيني الداخلي إلّا أن ينتابه هذا الإحساس، خاصّة مع دخول الانقسام عامه الثامن عشر، من دون أي بوادر حقيقية لإنتهائه، ليظلّ الإحساس أنّ هذا الانقسام وُجد ليدوم، وليبقى، وأنّ وضع نهاية له مُستحيل، وأنّ بقاءه تُغذّيه قوّة سحرية مجهولة تجعل منه حالةً فلسطينية بامتياز، تقود متابعة مسيرة الانقسام والجهود التي بذلت خلال الأعوام المختلفة من أجل وضع نهاية له إلى اليقين بأنّ ثمّة شيئاً غريباً في الأمر، وأنّ الطبيعي أن يستمرّ الانقسام، أو هكذا يُراد له. المؤلم أنّ حروباً مُستمرّة تشنّها دولة الاحتلال على شعبنا، ودماً كثيراً ودماراً هائلاً، هذا كلّه لم يكن كفيلاً بوضع حدّ لهذه الصفحة السوداء.

أتذكّر أول مرّة دُعي فيها إلى حوار وطني شامل بعد نهاية العدوان الإسرائيلي على غزّة، الذي بدأ في ديسمبر/ كانون الأول من العام 2008 وانتهى في يناير/ كانون الثاني من العام 2009. كان مُمثّلو القوى الوطنية يجلسون في مقهى فندق الديرة على شاطئ بحر غزّة استعداداً للسفر في اليوم التالي إلى مصر. رأيتهم، هناك، يتسامرون فرحين بأنّ ثمّة نهاية تقترب، كان الدم الخضر ورائحة الموت لم تغادر القطاع بعد حين، كان ثمّة أملٌ أن ذلك، وفيهم، ويؤمن به، ومع ذلك، لا يتمّ التقدّم خطوة واحدة إلى الأمام.

كتب الراحل زيد أبو العلا، حين احتدم النقاش بشأن الإصلاح الفلسطيني الداخلي، وصار موضوع الساعة، أنّ التنظيمات تريد الإصلاح والسلطة تريد الإصلاح والمجتمع الدولي يريد الإصلاح والمجتمع المدني يريد الإصلاح ودول الجوار تريد الإصلاح، وعليه، إذا كان هؤلاء كلّهم يريدون الإصلاح فلمُاذا أنّ الفاسد الوحيد هو الشعب، الشعب الذي لا يريد الإصلاح. بهذه المفارقة، لا يمكن فهم من هو سبب الفساد وغياب الإصلاح إلا بوضع اللوم على الشعب. وفي السياق نفسه، واخذين النقاش المحموم ولقاءات المصالحة في عواصم عدّة، من يريد الانقسام هو الشعب، فهو على ما يبدو مَنْ يصرّ عليه، إذا كان الجميع يدرك ضرورة إنهائه ولا يُوضع حدّ لهذه السنوات العجاف. مرّة أخرى، هذا الانقسام وُجد ليستمرّ؟... أسهل شيء مناقشة الماضي لأنّه لم يعد مُلكاً لأحد، لكنّ تأمّل الماضي من أجل تغييره لن يُجدي نفعاً إن لم يكن من أجل التعلّم منه. وعليه، وبعد مرور تلك السنوات القاسية كلّها، فإنّ البحث في تاريخ الانقسام وتاريخ ما جرى، رغم أهمية فهم ذلك في مرحلة من مراحل الوفاق الوطني لتجاوز هذه الصفحة على قسوتها وسوداويّتها، يبدو ترفاً وإبداعاً في غيره محلّه، لأنّه لن يعود أن يكون ثرثرةً وطنية، إذ يجب أن يكون الجهد الأكبر في وضع حلول تُعيدنا «واحداً» بعد أن أصبحنا جماعات، وتعيد اهدافنا في جملة واحدة، بعد أن صارت تُصاغ في قواميس لا يفهم ناطقوها بعضهم بعضاً. لسنا بحاجة على مراراتها، لمراحل صحيّة من أجل بناء نقاش عميق بشأن الأفضل، صحيح أنّها كلّفت حروباً ودماً لكنّها، في نهاية المطاف، انتهت، وانتهى المشهد، وصارت جزءاً من الذاكرة الوطنية. ويمكن في حالتنا الفلسطينية أن نستذكر الخلافات بين التنظيمات والأحزاب الفلسطينية في فترة الاحتلال البريطاني، لكن، أيضاً، علينا أن نستذكرها بألم وحرقة، لنتذكّر كيف أضرّت بنمو الحالة الوطنية، وبتماسك موقفها ونضالها في وجه المشروع الإحلالي الاستعماري الذي سرق البلاد في نهاية المطاف.

وعليه، إنّ شعباً تحت الاحتلال لا يمكن أن يكون انقسامه الداخلي جزءاً من تطوير هُويّته الوطنية، فلا يساهم في الدفع باتجاه مشروعه التحرّري، بل المؤكّد أنّه سيكون مُعيقاً لتحقيق تطلّعاته بالتخلص من الاحتلال. وبالقدر نفسه من المرارة، مصلحة الاحتلال العليا أن يدوم هذا الانقسام، لأنّه يعني تشتيت الجهد والنضال الجمعي تجاه التخلّص منه، فكيف يكون هناك هدف كبير مشترك يتعلّق بتحرير الأرض واستعادة الحقوق، وغرق مذهل في تفاصيل ثانوية؟ وعليه فقط، في حالتنا الفلسطينية، يمكن لانقسام بهذه المرارة أن يدوم. لأنّ المؤكّد أنّ هذا الاحتلال يريد له أن يدوم. والمؤلم، أنّ جميع الأطراف الفلسطينية تعرف وتقول جهاراً أنّ الاحتلال هو المستفيد الأول من هذا الانقسام، والمؤكّد أنّ جميعنا يعرف ذلك، وفيهمه، ويؤمن به، ومع ذلك، لا يتمّ التقدّم خطوة واحدة إلى الأمام.

النقاش بشأن الإصلاح الفلسطيني الداخلي، وصار موضوع الساعة، أنّ التنظيمات تريد الإصلاح والسلطة تريد الإصلاح والمجتمع الدولي يريد الإصلاح والمجتمع المدني يريد الإصلاح ودول الجوار تريد الإصلاح، وعليه، إذا كان هؤلاء كلّهم يريدون الإصلاح فلمُاذا أنّ الفاسد الوحيد هو الشعب، الشعب الذي لا يريد الإصلاح. بهذه المفارقة، لا يمكن فهم من هو سبب الفساد وغياب الإصلاح إلا بوضع اللوم على الشعب. وفي السياق نفسه، واخذين النقاش المحموم ولقاءات المصالحة في عواصم عدّة، من يريد الانقسام هو الشعب، فهو على ما يبدو مَنْ يصرّ عليه، إذا كان الجميع يدرك ضرورة إنهائه ولا يُوضع حدّ لهذه السنوات العجاف. مرّة أخرى، هذا الانقسام وُجد ليستمرّ؟... أسهل شيء مناقشة الماضي لأنّه لم يعد مُلكاً لأحد، لكنّ تأمّل الماضي من أجل تغييره لن يُجدي نفعاً إن لم يكن من أجل التعلّم منه. وعليه، وبعد مرور تلك السنوات القاسية كلّها، فإنّ البحث في تاريخ الانقسام وتاريخ ما جرى، رغم أهمية فهم ذلك في مرحلة من مراحل الوفاق الوطني لتجاوز هذه الصفحة على قسوتها وسوداويّتها، يبدو ترفاً وإبداعاً في غيره محلّه، لأنّه لن يعود أن يكون ثرثرةً وطنية، إذ يجب أن يكون الجهد الأكبر في وضع حلول تُعيدنا «واحداً» بعد أن أصبحنا جماعات، وتعيد اهدافنا في جملة واحدة، بعد أن صارت تُصاغ في قواميس لا يفهم ناطقوها بعضهم بعضاً. لسنا بحاجة لوسطاء حتّى نتحاور، وحتّى يجلس بعضنا مع بعض، نقدّر كلّ من يحاول أن يُساعد في إنهاء الانقسام، وفي وضع حدّ للخلاف الفلسطيني الفلسطيني، ونحترم كل دور وكلّ جهد قام به أيّ طرف، من مصر وقطر والجزائر وتركيا وروسيا والصين، وسنحترم ونرحّب بأيّ دور تقوم به أيّ دولة، من أيسلندا، إذا رغبت، إلى موزامبيق. كلّ جهد هو موضع تقدير، ولكن، ألا يبدو هذا كله انتقاصاً من قدرتنا، نحن الفلسطينيين، ومن قدرتنا على تجاوز الامتا؟ فأهل البيت إن لم يتحاوروا ولم يسمع بعضهم بعضاً، هل يمكن لكلّ الجيران والأصدقاء أن يجعلوهم يفعلون ذلك؟! المؤكّد لا. ليس من باب «إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ما في أنفسهم»، ولكن، لأنّ أساس المصلحة الوطنية أمر داخلي لا يمكن للآخرين أن يشرحوه لنا، ولا أن يجعلونا نقتنع به، نحن بحاجةٍ لحوار وطني ذاتي ينبع من دعوة مشتركة ونقاش فصائلي ثنائي تبادلي، لأنّنا يجب أن ندرك أنّ الأمّ شعبنا وجروحه لم تعد تحتمل استمرار الانقسام، وأنّ اللحظة المقبلة إذا ما انتهت الحرب في غزّة ستترك ندوباً عميقة على أجسادنا، وعلى مستقبل المشروع الوطني، وأنّ من شأن الخلاف الداخلي أن يعمّق منها ويزيدها، ويُؤخّر من شفائها. أيّ صراع داخلي وقتها سيكون كارثة، وسيكون مصيبةً لا يمكن تخيّل عواقبها. وعليه، إنّ نقاشاً فلسطينياً داخلياً يجب أن يكون نقطة الانطلاق في البحث عمّا يجري في الحرب، وعمّا سيحدث بعدها. وأنا، هنا، أتجنّب الإشارة إلى تسمية «اليوم التالي» لأنّ لها مدلولات، أظنّ، لا تستقيم مع فهمنا الوطني.

من غير المعقول أنّنا نتحدّث مع الجميع إلّا مع أنفسنا، نجتمع في عواصم العالم، وفي منتدياته، ونتحدّث بحضور الآخرين ولا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. مرّة أخرى، لسنا بحاجةٍ إلى وسطاء، ولا نذكّم، بل شكر الله سعيَهم، ولكنّنا بحاجة لأن نتوسّط لدى أنفسنا، ونقتنع بأنّ مصالح شعبنا تتطلّب كثيراً من الضغط على النفس، ومن توسيع زاوية الفرجار، ومن النظرة العميقة والتسامح الداخلي، والأكثر أهمّية، عدم تغليب المصالح الحزبية والصراعات الثانوية على الصراع المركزي.

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

> الفلسطينيون بحاجة إلى حوار وطني ذاتي ينبع من دعوة مشتركة ونقاش فصائلي ثنائي تبادلي

هل يكسر ماكرون صعود اليمين المُتطرّف؟

غازي دحمان

في أكبر ثلاث دول أوروبية؛ فرنسا وإيطاليا وألمانيا، فاز اليمين المُتطرّف في انتخابات البرلمان الأوروبي، فيما حقّق نتائج غير مسبوقة في النمسا وهولندا، ومفاجأة في إسبانيا، في ما يبدو أنّه ربيع اليمين المُتطرّف في أوروبا، على وقع أزمات اقتصادية ومجتمعية تعيشها القارّة، التي تُبحر نحو مُستقبل مجهول في ظلّ تراجع الفعّالية الاقتصادية والجيوسياسية.

ساهم ضعف أداء الأحزاب التقليدية (يمين الوسط والاشتراكيين والخضر)، التي حكمت في بلدان عديدة، في صعود اليمين بدرجةٍ كبيرة، فقد عجزت هذه الأحزاب عن إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولم تستطع بلورة سياسات لمواجهة اليمين المُتطرّف.

ولعب العامل الجيوسياسي دوراً مُهمّاً في تظهير هذه النتائج، بالإضافة إلى قضايا الهُويّة، وما أفرزته الهجرة من إشكالات، كذلك، الصراع العالمي والحرب الأوكرانية الروسية والتنافس الصيني الأميركي وتراجع فعالية أوروبا بدرجةٍ كبيرة في المستوى العالمي.

وعموماً، يأتي صعود اليمين المُتطرّف في أوروبا في سياق عالمي يشهد انتعاشاً قوّياً لليمين، والأمثلة في الولايات المتّحدة والهند وأميركا اللاتينية كاشفة في هذا المجال، حيث تستثمرُ التيّارات اليمينية في إذكاء الفوبيا من الآخر، والتلاعب بسيكولوجيا الجماهير، والتأثير في خياراتها السياسية. لكن يبدو أنّ فرنسا «الماكرونية» تذهب في اتّجاه معالجة من خارج الصندوق لظاهرة صعود اليمين المُتطرّف، بعد اكتساح قوائم الجبهة الوطنية، بقيادة جوردان باردييلا، للمقاعد المُخصّصة لفرنسا في البرلمان الأوروبي، بعد حصولها على نسبة أكبر من الثلث في مواجهة مختلف التيّارات والأحزاب السياسية الفرنسية، ورغم أنّه ليس بالضرورة أن يكون للانتخابات الأوروبية صدىً في المستوى الوطني، فقد اعتبرها ماكرون بمثابة استفتاء ضدّ سياساته، وبناءً على ذلك، قرّر حلّ الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) والدعوة إلى انتخابات جديدة.

يمكن قراءة قرار ماكرون أنّه استراتيجية مبنية على احتمالين. الأول، رغبة ماكرون في حصول ردّة فعل عكسية في ظلّ تخوّف شرائح كثيرة من المجتمع الفرنسي من فوز اليمين المُتطرّف، وبالتالي، ستكون مُضطرة إلى شدّ عصبها والنزول بشكل كثيف للانتخابات، إذ يوجد اعتقاد أنّ فئات كبيرة من الفرنسيين لم تشارك في الانتخابات الأوروبية (بلغت نسبة المشاركة 40%)، والواضح، من اليوم الأول الذي تلا الانتخابات البرلمانية، وخروج المظاهرات المُندّدة بفوز اليمين المُتطرّف في المدن الفرنسية، أنّ الانتخابات المُقبلة ستكون حامية الوطيس، وأنّ خطة ماكرون قد تلاقي نجاحاً فعلياً.

الاحتمال الثاني، في حال فوز اليمين المُتطرّف في انتخابات الجمعية الوطنية، سيعمل ماكرون على استهلاكه قبل الانتخابات الرئاسية من خلال وجوده في السلطة، وإمكانية عرقلة مشاريعه وخططه. وبالتالي، إظهار عجزه للجمهور الفرنسي ومحدودية فاعليته، وبذلك، يكون ماكرون قد نصب فخّاً لليمين المُتطرّف بتوريطه في السلطة في ظلّ ظروفٍ لن يستطيع من خلالها تقديم أيّ شيء مُهمّ، إذ من السهل أن تكون في المعارضة وتنتقد السلطة، ومن الصعب، عندما تصل إلى السلطة، تنفيذ كلّ الوعود التي تُقدّم.

إذاً، هي مُقامَرة بين سيّئَين، واستراتيجية بعيدة المدى، تنطوي في ظاهرها على مغامرة، لكنّ ماكرون، في حساباته، يرى أنّه لا يمكن كسر حلقة اليمين المُتطرّف إلّا من خلال صدمة سياسية، طالما أنّ الظروف لا تسمح بإنتاج سياسات حقيقية معاكسة لفكر اليمين، ويمكن أن تحقّق نجاحات في ظلّ الظروف المعقّدة التي تحيط بفرنسا، وأوروبا عموماً، وخاصّة الركود الاقتصادي وتراجع المكانة الاستراتيجية على المستوى العالمي، إذ تعاني فرنسا من أزمة اقتصادية في ظلّ أزياد الدّين العام والتضخّم المرتفع، وتراجع القدرات التشغيلية، وهي مشاكل مُزمنة يصعب حلّها بين يوم وليلة.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

> يرى ماكرون أنّه لا يمكن كسر حلقة اليمين المُتطرّف إلّا من خلال لعبة سياسية

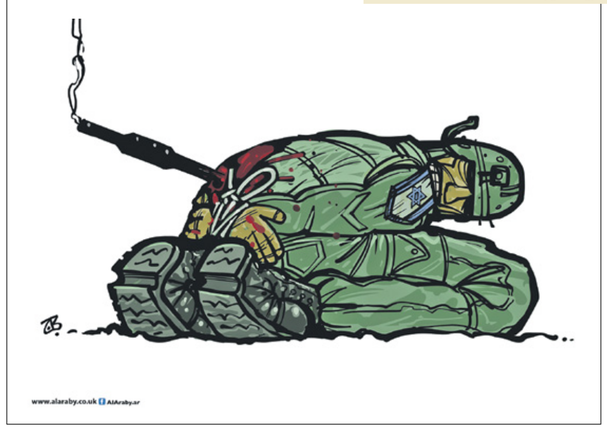

نصر تكتيكي... هزيمة استراتيجية

زياد بركات

كان بنيامين نتنياهو يبحث عن أيّ نصر، فإذا تعذّر فلا بأس بصورة نصر تُظهرُه واحداً من ملوك إسرائيل، الذين لا يتكرّرون كثيراً، لكنّ مذبحة السبت (الماضي) في مُخيّم النصيرات، التي شارك فيها مئات الجنود وعشرات المروحيّات، واستغرق التخطيط لها أسابيع عدّة، بمشاركة خلية أميركية مُت

سوريون ولبنانيون... تلكَ العلاقة الغريبة

دلال البزري

في البدء، لا لبنانيين ولا سوريين، إنّما سورية الكبرى؛ تضمّ فلسطين في جنوبها. في المهجر، كانوا يسمّونهم «توؤكو»، أي أتراك، لأنّ سورية الكبرى، هذه، كانت تحت الحكم العثماني. وبعيدها، صار اسمُهم سوريين - لبنانيين. وعندما انهارت السلطنة العثمانية، عقب الحرب العالمية الأولى، صار هناك لبنان وسورية باتفاقيةٍ حملت اسمَي البريطاني مارك سايكس والفرنسي فرنسوا بيكو. وكانت المفاجأة للعائلات وللمصالح. تفرّقت الأولى، وأعادت الثانية ترتيب أوضاعها، أو انهارت. كان الانفصال مُؤلماً لأصحابه، ولكنّه مثل الأحداث الكبرى في الحياة، مثل الموت أو الزواج أو الحرب، تفرّقت الأقدار، واتّخذت اتجاهات مُختلفة بعيدة، فانتعش في وقتها لبنان بفضل عوامل مختلفة، واعتمد نظاماً طائفياً، صحيح، ولكن تجرى فيه انتخابات وتناوب على السلطة ومجلس نيابي وصحافة حرّة... إلخ. فيما اضطربت سورية بسلسلةٍ من الانقلابات العسكرية، ولم تستقرّ إلا بتثبيت سلطة حافظ الأسد في كامل ترابها وبين شعبها.

قبلها، حوّلت الشعارات الوطنية، التي رفعها الانقلابيون، دمشقَ نقطةً جاذبةً للبنانيين كانوا مصابين بداء الحنين إلى الوطن الواحد، أي جزء من اللبنانيين. دمشق صارت قِبلَتَهم عندما اتّحدت سورية مع مصر، وزحفوا إليها لاستقبال زعيم هذه الوحدة؛ جمال عبد الناصر. وهؤلاء أنفسهم تمرّدوا عندما شعروا بأنّ رئيس جمهوريتهم كميل شمعون يميل نحو التحالف مع المحور الغربي ضدّ المحور العربي، المُتشكّل حديثاً. خلال هذه العقود، كانت الطبائع اللبنانية تتشكّل، وتختلف عن الطبائع السورية. أبناء «سويسرا الشرق»؛ لقب لبنان في تلك الأيام، يترهّفون، يتأنّقون، يدخلون المدارس المسيحية، أو المدارس الإسلامية التي تُقلّد المسيحية في جودتها. ويختلف تطوّر «الشخصية السورية» في هذه الأثناء، فيأخذ الاستبداد طريقه نحو نحت معالمها، ويترك بصماته عليها، فيكون السوري الفرد أمام نظيره اللبناني مُختلفاً: مُكفهِراً، مُنغلقاً، أقلّ انطلاقاً منه، أقلّ كلاماً، أقلّ بشاشة. وكانت صورة السوري في أولى مراحل ارتسامها، وسوف «تتطوّر» هذه الصورة في المستقبل، وتفرز تناقضاتها، وفيها يبدو السوري البسيط، قليل المهارة والتعليم، والإلمام باللغات الأجنبية، التي يعتزّ بها اللبنانيون، ضليعاً بالعربية، ولكن من يهتمّ بالعربية ومدارس «راقية» كثيرة تعلّمها لغةً ثانية؟

وإذا استثنيتَ العائلات الواحدة، الموزّعة بين سورية ولبنان، التي تلتقي في الأعياد ورمضان والمناسبات الأخرى، وهي علاقات تخسر مع الوقت انتظامها، ولا يعود أولئك الأبناء يتعرّفون إلى أقرانهم، في هذه أو تلك من المدن اللبنانية أو السورية... إذا وضعت هذا الاستثناء جانباً، فإنّ بقية السوريين، الذين يحتكّ بهم اللبنانيون، هم من أهل الريف، هاجروا إلى لبنان للعمل في البناء والزراعة وأعمال التنظيف، فكانت صورتهم هي الأقلّ جاذبية من بين العرب الآخرين، الأبعد عنهم. ثم الحرب الأهلية اللبنانية (1975 – 1990)، ومنظّمات فلسطينية سورية، مثل الصاعقة أو القيادة العامة، ودخول الجيش السوري إلى لبنان في العام الثاني من بعدها، لوقف تقدّم القوى اللبنانية - الفلسطينية. ومن وقتها، وحتّى نهاية هذه الحرب، اكتسب الجيش السوري مهاراتٍ «قيادية ولوجستية» مكّنته من السيطرة على كامل لبنان، عبر كيانٍ سُمّي «قوّات الردع العربية»، قوّات كانتْ «مختلطة» في البدء، ولكنّ «القائد» حافظ الأسد نجح في سحب العرب منها بهدوء. لا يمكن التعويل مع نهاية الحرب على رأي لبناني خاصّ في هذه القوات، فاللبنانيون لم يُصدّقوا أنّ الحرب انتهت، فاسترخوا أشدّ الاسترخاء، وكانت سماحتُهم عالية مع كلّ بنود اتفاق وقف الحرب، ينظرون إلى السوريين منقذين، أصحاب ساعة دقيقة، مكلَّفين من القوى الكبرى بإدارة مصيرهم.

وكانت الوصاية السورية على لبنان منذ نهاية هذه الحرب. وكلمة «وصاية» ألطف من الواقع الذي تحاول وصفه، الذي كان تدخّلاً تدريجياً في مناحي الحياة اللبنانية كافّة. السياسيون اللبنانيون «الناجحون»، أي الذين يتوقون إلى بلوغ هذه الغنيمة أو تلك، تحوّلوا مُريدي مندوبَي سورية في لبنان؛ الأول، كان غازي كنعان، ولحقه رستم غزالة. والاثنان أقاما في مجدل عنجر (البقاع)، يأمرون، يخطّطون، يستقبلون الطموحين والأقلّ منهم طموحاً، يُنظّمون الانتخابات، ويفرضون رؤساء للجمهورية، يسهرون على الاسترزاق والمحسوبيات، يهددون، يأمرون بقتل أو ترهيب أو حرق أو هجوم.. وكلّه، تحت كلام أخذ مداه من التكرار والتفسير والدفاع، ومظلّته الكُبرى «العلاقات الأخويّة»، تلك الصفة التي نجهل من فرضها، أو أيّ قوّة واقعية سمّتها، تحتها غيوم من الغموض والالتباسات والارتكابات، والتستّر على الجرائم، والحبكات المشبوهة... إلخ. ولكن، ثمّة من حاول أن يثري هذه «الأخوّة» بمعانٍ تريد لنفسها أن تكون مُحدّدة. فكان شعاران آخران متفرّعان، يشبهان الملهاة؛ «تلازم المسارين» السوري - اللبناني، و«شعب واحد في بلدين». والأخير، كان له نصيب في الأخذ والردّ، والصيغ الأخرى السُفسُطائية؛ «شعب واحد في بلدين أو دولتين» و«دولة واحدة لشعبين أو لشعب واحد»، تغذّيها أدبيات القوميين السوريين الوكلاء شبه الحصريين لمشروع «سورية الكبرى».

رسمت الوصاية صورةً سوريةً لدى اللبنانيين ملؤها الخشية والاحترام والخوف. ولكنّها لم تمحُ صورة سوريين آخرين، أي العمّال السوريين في لبنان.

> لم يصدّق اللبنانيون أنّ الحرب انتهت، فاسترخوا أشدّ الاسترخاء، ينظرون إلى السوريين منقذين، مكلَّفين من القوى الكبرى بإدارة مصيرهم

> رسمت الوصاية صورةً سوريةً لدى اللبنانيين ملؤها الخشية والاحترام والخوف. ولكنّها لم تمحُ صورة سوريين آخرين، أي العمّال السوريين في لبنان

بالعكس ربّما، توسّعت هذه الصورة وتعمّقت، فكان التناقض؛ سوريون يبطشون باللبنانيين، ينظر إليهم اللبنانيون بدونيّة، وسوريون يستغلهم اللبنانيون بصفتهم يداً عاملة رخيصة، يتعالون عليهم، يرمونهم بالأوصاف «سوري؟!» و«الأخ سوري؟!»، وأوصاف هي بذور عنصرية نضجت معالمها مع الوقت. ثمّ الانسحاب السوري من لبنان (2005)، وإشارات أوّلية لما سوف يكون عليه مصير الفئة الأخرى من السوريين. والانسحاب كما نعلم كان على إثر اغتيال رفيق الحريري، والسوريون مُتّهمون بارتكاب الجريمة، فكانت حملات ثأر مُتفرّقة، غير مُنظّمة، ضدّ أفراد من هذه الفئة من السوريين، غضباً وانتقاماً.

في الشهر الثاني من الانتفاضة السورية ضدّ بشّار الأسد (2011)، وفي الجو الاحتفالي للربيع العربي، خرجت تظاهرات لبنانية تنادي بـ«إسقاط النظام الطائفي»، أسوةً بالتي تطالب بإسقاط بشّار لدى الجيران، وغيره من حُكّام تونس ومصر. ثلاث تظاهرات انطلقت كلّها من أحياء شعبية يقطنها عمّال سوريون. كان عليكَ أن تستمع يومها إلى تعليقاتهم، إلى إعجابهم، إلى تحفّزهم، إلى الحماسة التي دبّت فيهم. عن تلك اللحظات، كتب أحدهم أنّ «اللقاء بين الشعبين السوري واللبناني لا يصلح إلا على هذه الصورة». وكانت الحرب التي سمّوها عُنوة «أهلية»، تبريراً للإمعان في قتل السوريين، وتدخّل حزب الله فيها، ومعارك غير معلنة في البداية، ثمّ الاضطرار إلى الإعلان عنها تحت وطأة معلومات قادمة من جهات أخرى. وكانت نتيجتها أن تهجّر أكثر من مليون سوري إلى لبنان، إلى دولة اللادولة، واللاقانون؛ يد عاملة رخيصة أخرى تُسخّر في آلة الاستغلال اللبناني المُنفلِتة من كلّ قانون. فتخرج نغمة أنّهم يُدمّرون الاقتصاد ويحتلّون وظائف اللبنانيين. أو بلدية ما، جيرانها من السوريين سكّان الخيم، ترفع تعليمات بالأوقات المسموحة لـ«نازحين السوريين» (لا اللاجئين) بالتجوّل في الساعات كذا أو كيت. أو جريمة موصوفة يرتكبها زوج إحدى نجمات الغناء، ولا يعود يُسمع عنها شيئاً. أو تزايد الحوادث الأمنية، ودائماً، ثمّة سوري من بين مرتكبيها. أو اقتحام خيم اللاجئين من قبل الأمن أو الجيش. أو التقاعس عن القيام بالمعاملات الرسمية، ثمّ القبض بعد ذلك على المحرومين منها. سوريون يملأون السجون، سوريون يتسلّلون، سوريون يُبحرون من المرافئ غير الشرعية، سوريون هم سبب انهيارنا الاقتصادي، سوريون يزدادون عدداً، يخلّفون كثيراً من الأولاد، يُخلّون بالتوازن الطائفي، سوريون يحرموننا من أموال الأمم المتّحدة، ومن هنا وهناك، أو... أو... كان هذا في البداية. كانت وجهات مُتفرّقة للتعامل المُخزي تجاه اللاجئين السوريين. ولكن، الآن، اتّحدت الجهود، اتّحدت الطوائف كلّها تحت بند واحد: كيف نعيدهم إلى سورية؟ والجميع يعلم أنّ بشّار لا يريدهم، يخفيهم، أو يعيدهم إلى الحدود.

قبل شهر، وفي أثناء الحرب على غزّة، يشذّب أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، هذا «المناخ»، ويدعو «الدولة» اللبنانية إلى «فتح البحر» أمام اللاجئين السوريين، بهدف الضغط على الغرب. ويتابع: «لكن أمام قرار وطني يقول فتحنا البحر، أيّها النازحون السوريون، أيّها الإخوة كلّ من يريد أن يغادر إلى أوروبا، إلى قبرص، هذا البحر أمامكم. اتّخذوه سُفناً واركبوه». نصر الله حقّق بذلك «الوحدة الوطنية» المطلوبة، وحول بندٍ واحد: المزيد من الفتك في حقّ اللاجئين السوريين. وصرتَ إذا تكلّمتَ مع أهل أو أصحاب بشأن هذه «الوحدة المُقدّسة»، وهم أناس طيّبون يشعرون بالغير، يتعاطفون بمقدار مع السوريين من النازحين، تسمع منهم الكلام نفسه، لا نريد سوريين في لبنان (!) ولكن، كما في كلّ مرّة، هناك سوريون آخرون. سوريو بشّار الأسد، الذين بدأوا يحجّون إلى لبنان بزيارات بروتوكولية، نصف بروتوكولية، صريحة، يستعيدون أيام الوصاية الذهبية، يُرسلون إلى بشّار كلّ مشاعر الحُبّ، يقيمون المهرجانات لمغنّيات ذوات مواقف الفخر ببشّار والجيش السوري؛ ميادة الحناوي، صاحبة القول المأثور من نوع «أحبّ بشار واللي مشْ عاجْبو يضرَب»، وفايا يونان، التي تشيد بالجيش السوري، ببشّار، بـ«الانتخابات» التي نظّمها أثناء قتله السوريين.

وجاءت حادثة إطلاق نار على السفارة الأميركية، أخيراً، وبطلها السوري، وداعشيّته المُفترضة، ودوافعه. كلّها أنعشت الثرثرات بشأن «مجرم» سوري يُضاف إلى اللائحة «السوداء»، تتغذّى بها وحدة وطنية ذات بوصلة مُعطّلة. هذا، ولم نتكلّم عن «مكْرَمة» من الأمن اللبناني، الذي تديره دويلة حزب الله. وهذه المرّة، تجاه اللاجئين الفلسطينيين السوريين. أخيراً، فرض هذا «الأمن» رسوماً باهظة على معاملاتهم وأوراقهم، في وقت تحارب هذه الدويلة من أجل «الطريق إلى القدس».

(كاتبة لبنانية)

في تداعيات انتصار اليمين الأوروبي المُتطرّف جنوباً

محمد سي بشير

استفاقت أوروبا على وقع اكتساح كبير حقّقته جحافل اليمين المُتطرّف في انتخابات البرلمان الأوروبي، وهو أمرٌ كان مُتوقّعاً. ولكن ليس بهذه النسب في كلّ أوروبا تقريباً، ما يستدعي القيام بتقدير التداعيات على شمال أفريقيا، لا سيّما في ملفّات شائكة أضحت محور علاقات الضفّة الشمالية من المُتوسّط بجنوبه، سواء تعلّق الأمر بالهجرة غير الشرعية وبالتهديدات الأمنيّة أو برهانات الشراكات المُستقطبة.

كانت عمليّات سبر الآراء قد رسمت شكل البرلمان الأوروبي قبل الانتخابات، وجاء الاقتراع ليؤكّد تلك التوجهات، ولكن ما زاد في وتيرة الإرباك بالنسبة للنُخبة السياسية الحاكمة؛ اليسار، وفي بلدان الجنوب، هو ذلك التوجُّه الكبير الذي أصبح ديدَن الطبقة السياسية الأوروبية برمّتها، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فكان الخطاب السائد في وسائل الإعلام وفي النقاشات السياسية مُبرزاً الهوّة التي تعمّقت في المستوى الهويّاتي، الحضاري، والسياسي/ الأمني، والاستراتيجي، مع استثناء، يجب التأكيد عليه، من بعض الشُرفاء من تلك الطبقة، وهم قلّة، على غرار «فرنسا الأبية»، القوّة اليسارية الفرنسية، التي أبت إلّا أن تُغرّد خارج السّرب الأوروبي، وتلتقي في خطابها مع قضايا الضفّة الجنوبية والعالم العربي - الإسلامي، عموماً، وبخاصّة في الملفّ الفلسطيني ومحرقة غزّة.

سبق الانتخابات البرلمانية عرض بعض الملفّات الشائكة في علاقات أوروبا بالضفّة الجنوبية، على غرار ميثاق الهجرة الأوروبي، كما سبق لبعض البلدان الأوروبية اتّخاذ إجراءات صارمة في ملفّات التأشيرات باعتبارها ملفّاتٍ رادعةً ووازنةً في مفاوضات الحدّ من تلك الهجرة أو إجباراً لبلدان الضفّة الجنوبية في شمال أفريقيا على لعب دور المناول في هذا الملفّ، مقابل التخفيف في ملفّ التأشيرات أو منح بعض القروض للبلدان التي تعاني من ضائقة اقتصادية، مثلاً. ولم تكن تلك الملفّات لتُفتَح لولا إبراز عمليات سبر الآراء لذلك التوجُّه الكبير في آراء النّاخب الأوروبي وسلوكاته نحو تفضيل مقاربات اليمين واليمين المُتطرّف في معالجة ملفات الأمن والهجرة، على وجه الخصوص، واعتقاد السّياسيين، خاصّة ممّن هم في الحكم، بأنّ فرض جرعات من التوجُّه اليميني في سياساتهم بالنسبة لتلك الملفّات كانت لتسمح لهم بترجيح كفّتهم أو تحجيم الخسارة المتوقّعة، وهو ما لم تصل إلى تحقيقه، وعبّرت عنه، بكلّ وضوح، النّتائج في الانتخابات الأوروبية. من كان يتصوّر، مثلاً، بالنّسبة لفرنسا، أن تتصدّر المشهد زعيمة اليمين المُتطرّف مارين لوبان، بحزبها التّجمُّع الوطني، بقرابة ثلاثين نائباً في البرلمان الأوروبي رفقة حزب إيريك زمور، الذي دفع خمسة نوّاب إلى المرجعية التشريعية للاتّحاد الأوروبي، وهو وضع سيشكّل قاعدةً للتّحالفات في التّشريعيات المُبكّرة المُقبلة التي قرّرها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في أعقاب هزيمة حزبه الحاكم في هذه الانتخابات، ما سيُمكّن اليمين من امتلاك فرصة الوصول، أوّل مرّة، إلى رئاسة الوزارة، إذا فاز تحالف اليمين في الانتخابات المقبلة، وربّما، في 2027، إلى قصر الإليزيه، إذا فازت مارين أو فاز الأمين العام للتجمّع الوطني جوردان برديلا، إلى جانبها، برئاسيات فرنسا المُقبلة.

كانت هذه التّداعيات المباشرة لتلك الانتخابات، في حين أنّ التّداعيات الأخرى المُنتظرة في ملفّات الهجرة والأمن، إضافة إلى طبيعة الشّراكات وطبيعة العلاقات ومنطق التّعامل مع بعض الملفّات، على غرار الذاكرة، بالنّسبة إلى الجزائر، بل ربّما، أبعد من هذا، التّداعيات في أفق انتخابات الرّئاسة الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثّاني المقبل، مع احتمال صعود ترامب الشّعبوي إلى البيت الأبيض. بالنّسبة لملفَي الهجرة والأمن، فإنّ ميثاق الهجرة الأوروبي سيكون بمرجعية أكثر تشدّداً مع عدد كبير من نوّاب اليمين واليمين المُتطرّف في البرلمان الأوروبي، وقد كانت البرامج كلّها مُتمحورة حول هذين الملفَّين باعتبارهما الأكثر حضوراً في خطابات المُرشّحين للانتخابات، وباعتبار أنّ كلّ القصور في السّياسات العامّة؛ التّراجع في المكانة الدّولية لأوروبا، البطالة المرتفعة والأزمات الاقتصادية، هي بسبب وجود المهاجرين، وإذا أُضيف إلى هذا بروز التّوجُّه الهُويّاتي في الخطاب السّياسي لليمين الأوروبي، أي التّركيز على الخطاب الحضاري وتوجيه اللّوم للآخر بسبب انتماءاته الدينية والحضارية، فإنّ التّشريعات التي ستصدُر عن هذا البرلمان لن تكون إلّا مُؤكّدة حقيقةً ظلّ السّياسيون الأوروبيون يخفونها أو يتجاهلونها، وهي تلك المُتّصلة بمُتغيّر الهُويّة، وكيف أنّه أضحى المُحرّك الأساسي أو الوحيد لكلّ السّياسات في إطار تصوّر نظرية الاستبدال الكبير، والأسلمة المتسارعة لأوروبا، والمخاطر الأمنية المتأتّية من رفض التعدُّدية الهُويّاتية، ما سيكون له الأثر السّلبي في العلاقات مع الضفّة الجنوبية المُتأثّرة، أصلاً، بالطبيعة الاستقطابية وتمركز الرؤية إلى المصالح الأوروبية من دون غيرها، ممّا يُمكن التّعبير عنه من الآخرين، من الشُّركاء المفترضين لسياسات الأوروبيين، أي الضفة الجنوبية، شمال أفريقيا بالخصوص.

بالحديث عن تلك الشّراكات، أي السّياسات المستقطبة والمرتكزة على مصالح الأوروبيين، فإنّ ما سيتضرّر، من منطلق تغيّر تشكيلة البرلمان الأوروبي، بولوج اليمينيين إلى كراسيه، هو، أساساً، السياسات الأوروبية للجوار، المرتكزة على الأمن، إلى جانب ملفّات التّنسيق الاستخباراتي، بل كلّ السّياسات الأمنية التي كانت تحدُّ من نشاطات بعض الجماعات الإرهابية، وتمنع من تمدُّد التّهريب والإجرام العابر للحدود بين الضفّتين، لأنّ البرلمان الأوروبي، بتشكيلته اليمينيّة، سيركّز، حتماً، على ملفّات بعينها من دون أخرى، وبرؤيةٍ أكثرَ استقطاباً، خاصّةً إذا تغيّرت الطّبيعة السياسية لبعض الحكومات من خلال الانتخابات المُبكّرة، التي ستشهدها فرنسا (الأسبوع الأخير من يونيو/ حزيران، بالنّسبة للدّور الأوّل، والأسبوع الأوّل من يوليو/ تمّوز المقبل، للدّور الثّاني)، ثمّ، احتمالاً، بعض الدُّول الأوروبية الأخرى. ثمّة ملفّ خاصّ بالجزائر سيكون موضوعاً للتّداعيات السّلبية، وهو موضوع تصالح الذّاكرة. ذلك أنّ قوّتي اليمين واليمين المتطرّف، خاصّة إذا تحقّق سيناريو التحالف في التّشريعيات القادمة، في فرنسا، ستكونان بمرجعية الرُّؤية الفرنسية المتلاعبة، أصلاً، في الملفّ، ثم بالتّعنُّت في تثبيت رؤى تمجيدية للوجود الاستيطاني الفرنسي (مشروع قانون تمجيد الاستيطان، مقدّم في 2004، وقد تتمّ إعادة إحيائه، كما وعد كلّ من اليمين واليمين المُتطرّف) في الجزائر، وهو ما حاول المسؤول عن ملف الذّاكرة من الجانب الفرنسي، المؤرّخ بنجامين ستورا، فعله عندما توجّه إلى النُخْبَة السّياسية الفرنسية طالباً منها إبداء رأيها في المطالب الجزائرية في مفاوضات تصالح الذّاكرة المُقدّمة، أخيراً، في إطار التئام طرفَي الملفّ في الجزائر.

هذه، ربّما، التداعيات الأساسية، إجمالاً، والتي قد تطاول العلاقات الأوروبية مع الضّفّة الجنوبية للمتوسّط، وهي، كما نرى، لن تكون إلا ذات طبيعة سلبية وقد تضيف إلى قتامة الوضع في بعض المستويات (الهجرة والأمن، إضافة إلى وضع الجاليات المهاجرة المغاربية في أوروبا، وفي فرنسا على وجه الخصوص)، وهي فرصة سانحة لبلدان الجنوب، خاصّة الرّئيسية منها، لتوحيد الرُّؤى؛ اقتراح شراكات بديلة وتحضير ردّات فعل تكون ذات طبيعة استراتيجية، ذلك أنّ التّغيُّر في السّياسات الأوروبية لم يكن وليد هذه الانتخابات، بل هو فعل استراتيجي وثابت منذ وقت طويل، إذ لم تتوقّف نداءات الأكاديميين للحذر من تلك السّياسات، وكانت القراءات مُبرزة للاستراتيجيات البديلة، التي ستحول، حتماً، دون استفحال الوضع أو تحقُّق تنبؤات التّقديرات السّلبية ذات الأثر الكبير في بلداننا، وفي المستويات كافّة.

(أستاذ جامعي جزائري)

> ميثاق الهجرة الأوروبي سيكون بمرجعية أكثرَ تشدّداً مع عدد كبير من نوّاب اليمين واليمين المُتطرّف في البرلمان الأوروبي

> ما سيتضرّر، من منطلق تغيّر تشكيلة البرلمان الأوروبي، بولوج اليمينيين إلى كراسيه، أساساً، السياسات الأوروبية للجوار المرتكزة على الأمن

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads